وزارة التضامن الاجتماعى

قرار رقم ٥٣٤ لسنة ٢٠٢١

بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٣١

وزير التضامن الاجتماعى

بعد الاطلاع على قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ بإنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان ؛

وعلى قانون الضمان الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلى الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بشأن التشكيل الوزارى الحالى وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٩٦ لسنة ٢٠١٨ بإنشاء اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء بجلسته رقم (٩٦) بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٥ بالموافقة على إنشاء وحدة حقوق الإنسان داخل كل وزارة ومحافظة تعمل على رصد الإيجابيات وتلقى الشكاوى والعمل على حلها والرد عليها ؛

وعلى الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ؛

وبناءً على ما عرضه السيد المستشار/ محمد عمر القمارى المستشار القانونى للوزارة ؛

وللصالح العام ؛

قـــــرر :

(مادة أولى)

تُنشأ وحدة تسمى وحدة حقوق الإنسان بديوان عام وزارة التضامن الاجتماعى .

(مادة ثانية)

تختص الوحدة بالآتى :

١ – رسم السياسة العامة للوحدة فى ضوء السياسة العامة للدولة وأهداف واختصاصات الوزارة .

٢ – التواصل مع المجالس القومية المتخصصة والجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة فى مجال حقوق الإنسان والتعاون معها وتلقى مقترحاتها وحصر جهودها وآرائها فى مجال حقوق الإنسان المتصلة باختصاصات الوزارة .

٣ – المشاركة فى تحديد الاحتياجات التدريبية لموظفى الوزارة لترسيخ حقوق الإنسان وضمان تنفيذها ضمن خطة التدريب الخاصة بالوزارة والجهات التابعة لها ودعم قدرات وتنمية مهارات أعضاء وحدة حقوق الإنسان وممثليها بالأجهزة التابعة للوزارة وموظفى الوزارة فى مجال حقوق الإنسان مع الاستعانة بالأدلة التدريبية التى تصدرها الجهات ذات الصلة والمجلس القومى لحقوق الإنسان فيما يخص استراتيجية وبرامج ومشروعات الوزارة والجهات التابعة لها .

٤ – إجراء دراسات لتبسيط الإجراءات ومنظومة العمل بالوحدة بما يحقق الارتقاء بكفاءة الأداء وقياس معدلاته .

٥ – التنسيق مع وحدات حقوق الإنسان الأخرى بالجهاز الإدارى للدولة فيما يتصل باختصاصات الوزارة .

٦- توثيق البيانات والمعلومات والدراسات والبحوث التى تعكس واقع حقوق الإنسان فى خدمات الوزارة والجهات التابعة لها .

٧- مواءمة مؤشرات وزارة التضامن الاجتماعى مع المؤشرات ذات الصلة فى الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والتى صدقت عليها جمهورية مصر العربية ومع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

٨- رصد مؤشرات متابعة أداء عمل برامج الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنمية الشراكات مع مؤسسات المجتمع الأهلى والتوعية المجتمعية .

٩- المشاركة فى متابعة تطور مؤشرات حقوق الإنسان فيما يتعلق بمجالات عمل الوزارة وتحليل مدى التقدم فى المجالات المختلفة بالتعاون مع المجلس القومى لحقوق الإنسان .

١٠- المساهمة فى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والخطة التنفيذية لها فيما يتعلق بمجالات عمل الوزارة.

١١- توفير نسب استفادة جميع الفئات المستهدفة من المشروعات التى تنفذها الوزارة والجهات التابعة لها .

١٢- إعداد ووضع خطط عمل ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات والخطط الوزارية المتعلقة بحقوق الإنسان لتحقيق الأهداف المعنية بحقوق الإنسان .

١٣- رصد الإيجابيات المتعلقة بمجال حقوق الإنسان التى تدخل فى اختصاص الوزارة ورفع تقرير للعرض علينا بشأنها .

١٤- دراسة الشكاوى ذات العلاقة بمجال حقوق الإنسان الواردة للوزارة والجهات التابعة وتحليلها والعمل على حلها والرد عليها .

١٥- التواصل المستمر مع مكتب الشكاوى التابع للمجلس القومى لحقوق الإنسان وحصر ودراسة المشكلات ذات الصلة بعمل الوزارة .

١٦- تعزيز مفهوم حقوق الإنسان فى استراتيجية وسياسات وبرامج ومبادرات ومشروعات الوزارة والجهات التابعة لها .

١٧- المشاركة فى إعداد رد الوزارة المتعلق بالتقارير الدولية المعنية بحقوق الإنسان .

١٨- تعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠

١٩- وضع وتنفيذ خطة سنوية بالأنشطة الخاصة بالوحدة لتعزيز حقوق الإنسان .

٢٠- تنفيذ حملات ولقاءات توعية فى الوزارة والجهات التابعة لها حول حقوق الإنسان .

٢١- إقامة الندوات وحلقات النقاش مع الأطراف ذات الصلة حول الموضوعات والقضايا المعنية بحقوق الإنسان .

٢٢- التعاون مع ممثلى الوحدة بالمديريات والجهات التابعة للوزارة لتنفيذ خطة وحدة حقوق الإنسان .

٢٣- إصدار مطبوعات شهرية (نشرات - مطويات - مجلات) تتضمن مقالات وأخبارًا عن حقوق الإنسان .

٢٤- إعداد تقرير موجز (ربع سنوى ونصف سنوى وسنوى) عن أنشطة الوزارة والأجهزة التابعة لها فى مجال حقوق الإنسان .

٢٥- تشبيك الجهود مع وحدات حقوق الإنسان فى الوزارات المختلفة من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة وتعزيز ثقافة تعزيز حقوق الإنسان .

٢٦- الإعداد لزيارات متبادلة مع الوحدات المثيلة بالوزارات الأخرى والجهات ذات الصلة بهدف تبادل الخبرات والاستفادة من الخبرات الناجحة ووضع آلية لتكامل العمل فيما بينهم .

٢٧- اقتراح تعديل التشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان والمتعلقة بمجال عمل الوزارة لتعزيز امتثالها للمعايير الدولية والاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان والتى صدقت عليها جمهورية مصر العربية.

(مادة ثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير التضامن الاجتماعى

نيفين القباج